حد الجملة بين علماء الأصول والدرس اللساني الحديث
- دراسة مقارنة -

أ. سعيد فاهم
جامعة مولود معمري – تيزي وزّو[1]

الملخص:

يعالج هذا البحث حد الجملة عند الأصوليين من منظور الدرس اللساني الحديث وكذا دراسة بعض القضايا المتعلقة بالجملة، وطرائق تأليفها التي أغفلها النحاة والبلاغيون. ومن هذا المنطلق كانت دراسة الأصوليين للجملة متميزة ومغايرة لما كتب حولها؛ لأن الدرس الأصولي لنحو الجملة يحاول الوصول إلى معايير وقوانين وسنن يعول عليها في فهم النصوص، واستنباط الأحكام الشرعية. كما يحاول البحث إضاءة هذا الجانب بعطاءات الدرس اللغوي الحديث، وذلك لتبيان وشائج القربى بين المنجزين القديم (الأصولي) والمعاصر (اللساني).

Abstract:

This research deals with wholesale end of the lesson when fundamentalists lingual modern perspective, As well as the study of some of the issues relating to wholesale and methods authored overlooked by

(١) مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية – الجزائر

grammarians and Albulagjun From this point of the study was to fundamentalists among distinct and different from what books around; Because the lesson fundamentalist wholesale for about trying to access the standards and laws and Sunan reliable in understanding the texts And the development of legal provisions. The research also tries to lighting this aspect of linguistic lesson bid talk And to show the kinship between the old Achievers (fundamentalist) and contemporary (Linguistic).

مقدمة :

لقد كان لعلماء أصول الفقه فضل كبير في تطوير علم الدلالة العربي بصورة تستدعي التوقف عند هذا الصنيع، ودراسته دراسة مستفيضة. وبموازنة يسيرة بين ما بحثه الأصوليون في نحو الجملة وبين ما قام به النحاة، نجد أن بحث الأصوليين فذ في بابه، وذلك أن النحاة لم يبحثوا في الجملة وطرائق تأليفها، بل بحثوا في المحل الإعرابي ولم تكن بهم حاجة إلى البحث في دوال النسب والتأليف أي بالأحرى الصيغة والأداة والتركيب. وقد كانت دراسة الأصوليين للجملة متميزة عن دراسة البلاغيين والنحويين لها، ومرد ذلك إلى أن البحث الأصولي لنحو الجملة يحاول الوصول إلى نتائج أو قوانين ومعايير يعوّل عليها في فهم النصوص واستنباط الأحكام الشرعية. ولمّا كانت دراستهم تلك معتمدة على التراكيب، فقد اهتم الأصوليون بدراسة الجملة، وعدّوها المنطلق الأساس في دراساتهم الدلالية، ولهذا السبب نجد الشاطبي في مؤلفه

القيم "الموافقات" قد عقد فصلا عنوانه «أن تكون العناية بالمعاني التركيبية لا الإفرادية»[(١)]

والمتتبع لدراسة الأصوليين يجدهم قد درسوا المفردات بالإضافة إلى عنايتهم بدراسة التراكيب؛ ذلك أنهم نظروا في الجزئيات لفهم الكليات؛ وهي الألفاظ المركبة، بمعنى أنهم لم يدرسوا المفردات لذاتها؛ بل أدركوا أن لا سبيل إلى معرفة اللغة بمعزل عن التركيب؛ لأنه عندهم هو الذي يحدد المعاني ويبيّن المداليل. وقبل الولوج في صلب حد الجملة عند الأصوليين واللسانيين المحدثين نرى أنه يجمل بنا تنزيل بعض مفردات البحث – المصطلحات- بما تحمله من مفاهيم قصد تهيئ القارئ لاستيعاب هذه الدلالة التركيبية عند الأصوليين، ونعني بذلك - الجملة- ولذلك سنسير في هذه الورقة البحثية وفق المنهج الآتي:

- تحديد مفردات البحث وضبطها.
- عرض نحو الجملة عرضًا علميًا أصوليًا موازنًا، وذلك بذكر الأقوال والاستشهادات والراجح منها محاولين إضاءتها في ضوء الدرس اللساني الحديث.
- استخلاص النتائج.

وبعد هذه اللمحة المقتضبة لمنهجنا المتبع في هذه الورقة العلمية، يحسن بنا أن نحدد الجانب المعجمي واللغوي، وكذا الاصطلاحي لمادة جمل.

(١) إبراهيم بن موسى أبو إسحاق الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وضبط: محمد عبد الله دراز، ط.٢؛ مصر: المكتبة التجارية الكبرى، د.ت، ج.٤، ص.٨٧.

١- دلالة الجملة عند الأصوليين :

١-١- لغة :

تنص معاجم اللغة أن مادة (ج.م.ل) تعني الجماعة، فقد جاء في لسان العرب لابن منظور أن الجملة جماعة كل شيء بكماله من الحساب وغيره، يقال: أجملت له الحساب، والكلام إذا رددته إلى الجملة.(١) كما نجد هذا الجذر الثلاثي في التنزيل الحكيم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوۡلَا نُزِّلَ عَلَيۡهِ ٱلۡقُرۡءَانُ جُمۡلَةٗ وَٰحِدَةٗۚ كَذَٰلِكَ لِنُثَبِّتَ بِهِۦ فُؤَادَكَۖ وَرَتَّلۡنَٰهُ تَرۡتِيلٗا ٣٢﴾ [الفرقان: ٣٢]

نستنتج مما سبق أن معنى الجملة في حدّها اللغوي يدل على جماعة كل شيء. فإذا كان هذا المعنى اللغوي للجملة فماذا عن المعنى الاصطلاحي لها؟

١-٢- اصطلاحا :

يعد حد الجملة عند النحاة موضوعاً للخلاف في وجهات النظر قديما وحديثاً، وشأنه في ذلك شأن كثير من المسائل النحوية، فقد ذهب النحاة في تعريفهم لمفهوم الجملة مذاهب شتى، ونلمس ذلك من خلال التصريح عند بعضهم أو التلميح عند بعضهم الآخر، ويكون ذلك عندما يلجؤون إلى التفريق بين الكلام والجملة. ويمكن حصر هذه الآراء المتصلة بحد الجملة إلى قسمين رئيسين ألا وهما:(٢)

(١) ينظر: جمال الدين ابن منظور، لسان العرب، ط.٣؛ بيروت: دار صادر، ١٩٩٤، ج.١، مادة: (ج.م.ل)

(٢) موسى بن مصطفى العبيدان، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط.١؛ سوريا: الأوائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢، ص.٤٢-٤٤.

- قسم يقر بالترادف بين الجملة والكلام.
- قسم ينفي الترادف بين الجملة والكلام.

لقد أعرضنا عن سرد آراء النحويين في المسألة خشية التكرار، حتى لا ننحرف عن مدونتنا.

٢- حد الجملة عند الأصوليين في ضوء الدرس اللساني الحديث :

يختلف حد الجملة عند الأصوليين المتقدمين عنه عند المتأخرين منهم، وهذا ما يدعونا للحديث عن حدّها عند كل فريق على حدة، نظرًا لاختلاف منطلق التحديد عندهما.

٢-١- حَدُّ الجملة عند الأصوليين المتقدمين :

تناول الأصوليون المتقدمون حدّ الجملة في ضوء إشكالية الكلام باعتباره الجانب التنفيذي للغة فحَدّدوه بحدود متقاربة تعكس مفهوماً واحداً له عندهم. فالكلام عند أبي الحسين البصري المعتزلي (ت: ٤٣٢هـ) « هو ما انتُظِم من الحروف المسموعة المتميزة، المتواضع على استعمالها في المعاني»[(١)] وهذا المذهب نفسه ما ذهب إليه موفق الدين ابن قدامة المقدسي (ت: ٦٢٠هـ) قائلا: « الكلام هو الأصوات المسموعة والحروف المؤلفة»[(٢)]

(١) محمّد بن علي بن الطيب أبو الحسين البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس، ط.١؛ بيروت: دار الكتب العلمية، ١٩٨٣، ج.١، ص.١٠.

(٢) ابن قدامة موفق الدين المقدسي، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ط.١؛ بيروت: دار الكتاب العربي، ١٩٨١، ص.١٥٦.

نلحظ من خلال ما سبق أن الكلام تراكيب منجزة وفق قواعد اتفقت عليها الجماعة، وقامت في عقولها، فالكلام صادر عن قواعد وقوالب جماعية لا حظّ للأفراد منها إلا انتقاء الكلمات المعجمية المناسبة؛ وحتى تتم صفة الكلام لابدّ من عنصرين أساسين ألا وهما:

١ - التأليفات الفردية الخاضعة لإرادة المتكلم ومقاصده.

٢ - الأفعال التصويتية التي يضطلع بها المتكلم لإنجاز هذه التأليفات، وإيصالها إلى المستمع.

ونرى أن هذا الفهم الأصولي للكلام –الجملة- لا يقع بعيداً عن فهم دي سوسير له؛ حيث يقول:

« الجملة أحسن نموذج يمثل التركيب/السياق؛ إلا أنها من مشمولات الكلام لا اللغة أفلا ينجرّ عن ذلك أن يكون التركيب أيضا من مشمولات اللفظ/الكلام»(١).

ويقول أيضا دي سوسير: « إن الجملة هي النمط الرئيس من أنماط التضام، والنظام عندما يتألف دائماً من وحدتين أو أكثر من الوحدات اللغوية التي تلي بعضها بعضاً وهو لا يتحقق في الكلمات فقط بل في زمرة الكلمات أيضاً، وفي الوحدات المركبة من أي نوع كانت (الكلمات المركبة، المشتقات أجزاء الجملة، الجملة كلها) وهو عنده يمكن أن يكون وحدة النظام اللغوي»(٢).

(١) فردناند دي سوسير، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي وآخرون، د.ط؛ تونس: الدار العربية للكتاب، ١٩٨٥، ص.١٨٨.

(٢) - Ferdinand De Saussure, cours de linguistique générale, 2ed; Alger: ENAG éditions, 1994, p.37.

وهذا يوحي لنا بوجود وشائج القربى بين المنجزين، المنجز التراثي الأصولي، والمنجز اللساني الحداثي لمفهوم الجملة. وإذا كان الكلام تراكيب منجزة وفق قواعد اتفقت عليها الجماعة –كما مر بنا– فقد قسم الأصوليون الكلام –ويقصدون الجملة– إلى مفيد وغير مفيد، وهذه القسمة نجدها عند أبي إسحاق الشيرازي (ت: ٤٧٦هـ)[١] وعند ابن قدامة المقدسي.[٢]

وذكر أبو الحسين البصري المعتزلي أن الكلام المفيد « هو إيصال بعض المعاني ببعض وتعلق بعضها ببعض إمّا أن يكون اسمًا مع اسم وإمّا أن يكون اسمًا مع فعل [...] وليس الفعل يلتئم مع الحرف بفائدة ولا به وبالاسم؛ لأن الحرف إنما ينبئ عن كيفية إيصال فائدة نحو الواو المفيدة للاشتراك»[٣] ولعل ما يقصده أبو الحسين من قوله هذا هو العلاقات الترابطية؛ أي القرائن اللفظية بين مكونات الكلام المفيد كالعلاقة الرابطة بين المبتدأ وخبره وبين الفعل وفاعله أو نائبه... وقد ذهب الأصوليون إلى أن الكلام المفيد هو الجملة [٤] وهذا ما ذهب إليه أغلب الأصوليين كإمام الحرمين والرازي وغيرهما.

ومما سبق ذكره يتجلى لنا أن الكلام المفيد هو الجملة، وهذا يدل صراحة أن الجملة تنتمي إلى الكلام لا إلى اللسان، فهي عندهم تأليف

(١) ينظر: أبو إسحاق الشيرازي، شرح اللمع، ضبطه وقدم له: عبد المجيد التركي، ط.١؛ بيروت: دار الغرب الإسلامي، ١٩٨٨، ص.١٦٧.
(٢) ينظر: ابن قدامة موفق الدين المقدسي، مرجع سابق، ص.١٥٦.
(٣) أبو الحسين محمّد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، مرجع سابق، ص.١٥.
(٤) أبو المعالي عبد الملك الجويني، البرهان في أصول الفقه، تحق: عبد العظيم الذيب، ط.١؛ قطر: مطابع الدوحة الحديثة، ١٩٧٩، ج.١، ص.١٧٧.

متجدد يقوم به الفرد في كل مرة، وتتمتع بالحرية التي يتمتع بها الكلام، وليست نماذج مختزنة في ذاكرة الأفراد تستخدم حسب المطلوب في الظروف والأوقات الملائمة.(١)

ووضح اللسانيون الفرق بين الجملة بوصفها نمطا والجملة بوصفها حدثا كلاميا، ففرقوا بين الجملة الواقعة والجملة بما هي نمط، فالجملة بوصفها كلامًا واقعًا تنتمي إلى الكلام الفردي وبوصفها نمطا يمكن أن تستخدم بالتركيب نفسه في سياقٍ آخر إلى النظام اللغوي؛ أي أننا لابدّ أن نفرق بين الجملة في النظام اللغوي وبين قول الجملة أو استخدام الجملة، فالجملة هي القالب المشترك الذي تنتمي إليه كل استعمالات الجملة، والجملة موضوع مجرد وما يمكن ملاحظته مباشرة هو الكلام، وهذا يعني أن الجمل لا يمكن أن يُستدل عليها إلاّ من خلال الحدث الكلامي.(٢) وعرّف الدكتور إبراهيم أنيس الجملة بقوله: « إن الجملة في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»(٣).

ومن خلال تتبعنا لحد الكلام عند الأصوليين المتقدمين وتقسيماته لا نكاد نعثر على حدّ علمي يضبط مفهوم الجملة باعتبارها الجزء المفيد من الكلام، لكن السمة البارزة في تعاريفهم هي ذكر مكونات الجملة الأساس كقول الشيرازي في تحديد مكونات الجملة: « فأقل كلام مفيد

(١) ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان، مرجع سابق، ص.٤٩-٥٠.

(٢) ينظر: محمود أحمد نحلة، مدخل إلى دراسة اللغة العربية، د.ط؛ بيروت: دار النهضة، د.ت، ص.١٦.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، د.ط؛ القاهرة، ١٩٦٦، ص.٢٦٠-٢٦١.

ما تركب من اسمين أو اسم وفعل»[١] كما حذا حذوه إمام الحرمين قائلا: « والمفيد جملة معقودة من مبتدأ وخبر أو فعل وفاعل»[٢] ولعل أوّل أصولي من المتقدمين يحد الجملة حدّا علميًا دقيقا هو الآمدي (ت: ٦٣١هـ) حيث استعمل مصطلح الكلام مرادفا لمصطلح الجملة على غرار النحويين المتقدمين؛ حيث يقول: « الكلام هو المركب من كلمتين أسندت أحدهما إلى الأخرى»[٣].

ويقول أيضًا في موضع آخر من الكتاب نفسه: « الكلام ما تألف من كلمتين تأليفًا يحسن السكوت عليه»[٤] فالآمدي قد أضاف للجملة عنصر السكوت، وهذه الخاصية لا نجدها عند النحاة المتقدمين ممّا يوحي لنا أن النحاة المتأخرين قد تأثروا بالآمدي، وهذا يدل صراحة على إسهام الأصوليين في تأصيل الدرس النحوي، وتحديد الجملة بعنصر السكوت نجده عند اللساني هاريس Z.Harris؛ إذ يعرف الجملة بتعريف يقارب تعريف الآمدي، يقول: « الكلام هو مقطع من التكلم الذي يقوم به شخص واحد حيث قبله وبعده يوجد سكوت من قبل الشخص»[٥].

فالآمدي واللساني هاريس يلتقيان حول مفهوم الجملة في النقاط الآتية:

- إن الجملة تنتمي إلى الكلام باعتباره نشاطا فرديًا متجددًا.

(١) أبو إسحاق الشيرازي، مرجع سابق، ص.١٦٨.
(٢) أبو المعالي عبد الملك الجويني، مرجع سابق، ص.١٧٧.
(٣) سيف الدين محمد بن علي الآمدي، الإحكام في أصول الأحكام، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده، ١٩٦٨، ج.١، ص.٥٥.
(٤) المرجع نفسه، ص.٥٦.
(٥) ينظر: زكريا ميشال، الألسنية التوليدية، ط.٢؛ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ١٩٨٦، ص.١٤.

- اعتماد عنصر السكوت.
- إن السكوت المعتبر هو سكوت المتكلم لا السامع.

ولعلنا قبل إنهاء الحديث ننبه أن اعتبار الأصوليين انتماء الجملة إلى الكلام، يعني أن الجملة وحدة كلامية ذات معنى ولا يمكن فهمها بمعزل عن سياقاتها المختلفة، مثل الترابط اللغوي بين وحدات النص وكذا المعتقدات، والمواقف والظروف الاجتماعية، وتقاليد التعامل اللغوي بين الجماعات.(١)

٢-٢- حد الجملة عند الأصوليين المتأخرين :

لم يخرج مفهوم الجملة عند الأصوليين المتأخرين عن مفهومها عند متأخري النحاة، فهم يرون أن الجملة أعم من الكلام « لأنها تضم التركيب المفيد وغير المفيد، أما الكلام فهو عندهم أخص لأنه يقتصر على التركيب المفيد فقط»(٢) وهذا القول الذي استشهد به أمير بدشاه هو المفهوم نفسه الذي نجده عند جمهور النحاة المتأخرين الذين ينصّون على أن الجملة مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى سواءً أفاد أم لم يُفدْ.

وعليه نستنتج أن الجملة أعم من الكلام عند أكثر النحاة، والكلام أعم من الجملة عند أكثر الأصوليين، ومرد ذلِكَ إلى أن النحاة يشترطونَ في الكلام أن يكون مفيداً فائدة يحسن السكوت عليها؛ لأن شرط الكلام

(١) ينظر: موسى بن مصطفى العبيدان، مرجع سابق، ص.٥٢.
(٢) محمد أمين أمير بدشاه، تيسير التحرير، د.ط؛ بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت، ج.١، ص.٦٦.

الإفادة. بينما الأصوليون يرون أن الفائدة ليست شرطًا عند أكثرهم؛ لأن حد الجملة عندهم ليس مشروطًا بالفائدة التامة؛ بل بمدلولها التركيبي؛ حيث يكون « لكلماتها المفردة معناها المعجمي الخاص، ولهيئتها التركيبية القائمة بهذه الكلمات معناها النحوي الخاص الزائد على معاني المفردات، ولاشك أن هذا المعنى التركيبي الزائد يحصل من تركيب يحسن السكوت عليه»[(١)].

وما هو قمين بالإشارة أن الأصوليين يفرقون بين مفاد الجملتين الناقصة والتامة، والرأي الأول هو المشهور؛ لأن الجملة تتضمن نسبة ناقصة على عكس الجملة التامة التي تتضمن نسبة تامة. كما عقد الأصوليون في بحثهم عن دلالات الجملة بابًا للبحث عن معنى آخرَ يخالف أو يوافق معنى الجملة المنطوق بها، ويُسمونه المفهوم والآخر يسمونه المخالفة. وإذا كان لفظ الجملة يتحمل معنى مطابقًا لظاهر النص المنطوق به سُمي منطوقًا، وإذا تحمل معنًى آخر ملازمًا لذلك المعنى سموه مفهومًا، وهذا الأخير يكون إمّا موافقًا أم مخالفًا.[(٢)]

وهذا المنزع جديد لم يتطرق له النحويون ولا البلاغيون، وكل هذا يدل على أسبقية الأصوليين في تأصيل الدرس النحوي بوجه عام. وهذا المنزع لمفهوم المخالفة نجده مدروسًا عند اللسانيين الغربيين أمثال جون لاينز وبالمار وغيرهما من الدارسين المحدثين؛ حيث أطلقوا عليه

(١) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ط.٢؛ إيران: دار الهجرة، ١٩٨٤، ص.٢٤٤.

(٢) مصطفى جمال الدين، البحث النحوي عند الأصوليين، ص.٢٧٦.

مصطلح التضارب incompatibility الذي يدل على تضارب الدلالتين وتخالفهما في الجملة الواحدة.(١)

خاتمة :

وبعد هذه المعالجة المقتضبة حول حدّ الجملة عند الأصوليين واللسانيين المحدثين اتضح لنا أنّ:

الأصوليين بذلوا قصارى جهدهم في مجال أقرب إلى طبيعة النحو مما بذله النحاة، بل تفوقوا عليهم في مواضع كثيرة، كما ركز الأصوليون على ما تدل عليه الأداة والصيغة والتركيب الخاص من معنى نسبي يساعد على ربط ألفاظ اللغة. وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقوّم جهود كل من الأصوليين والنحاة واللغويين في هذا المجال على أساس اختلافهم في أهداف الدراسة، فنجد أن حصيلة بحث الأصوليين ينصب على نحو الدلالة، وحصيلة بحث النحويين هو نحو الإعراب. كما لاحظنا أن الأصوليين توصلوا إلى النتائج نفسها التي توصل إليها البحث اللغوي الحديث في فروع الدوال النحوية الثلاثة: الأداة والصيغة والتركيب. لكن منهج كل منهما يختلف عن صاحبه، فطابع الدراسة الأصولية سواءً أكان في المبادئ اللغوية أم في صلب الموضوعات الأصولية تتميز بطابع عقلي، ولعل ذلك ناشئ من أن الأصوليين لم يتيسر لهم في بحثهم اللغوي – دلالة الألفاظ - بحكم ظروفهم الزمنية، وتوجهاتهم العقدية والمذهبية، ما تيسر لغيرهم من دراسات تضافرت عليها جهود مختلفة في فروع علم اللغة.

(١) ينظر: جون لاينز، في علم الدلالة، تر: مجيد عبد الحميد الماشطة وزميليه، العراق: كلية الآداب، جامعة البصرة، ١٩٨٠، ص.٩١.

لم يعقد النحاة بابًا للجملة ودلالاتها؛ لأن النحو عندهم هو نحو إعراب لا نحو دلالة، وقد كان حديثهم عرضا ذكر في ثنايا ذكرهم للجمل التي لها محل من الإعراب أو ليس لها محل وما شابه ذلك. أمّا الأصوليون فقد اهتموا بالجملة اهتمامًا بالغًا، وقد قسموها بحسب دلالتها التركيبية إلى: جملة ناقصة وجملة تامة، وميزوا - أوّل مرة- بين ما تدلان عليه من نقص النسبة وتمامها. كما بحثوا في مدلول آخر للجملة لم يتعرض له النحاة، ولا البلاغيون وهو ما أطلقوا عليه (مفهوم المخالفة) ونافلة القول إنهم أزالوا الستار عن كثير من القضايا اللسانية عامة، والقضايا الدلالية خاصة، والتي مازال الدرس اللساني الغربي الحديث يبحث عن فك رموزها وشفراتها.

مصادر البحث ومراجعه :

أ- باللغة العربية :

- أبو الحسين، محمّد بن علي بن الطيب البصري المعتزلي، المعتمد في أصول الفقه، قدم له وضبطه: الشيخ خليل الميس، ج.١، ط.١، دار الكتب العلمية، بيروت: ١٩٨٣.
- ابن منظور، جمال الدين، لسان العرب، ج.١، ط.٣، دار صادر، بيروت: ١٩٩٤.
- الآمدي، سيف الدين محمد بن علي، الإحكام في أصول الأحكام، ج.١، مطبعة محمد علي صبيح وأولاده: ١٩٦٨.
- الجويني، أبو المعالي عبد الملك، البرهان في أصول الفقه، تحقيق: عبد العظيم الديب، ط.١، ج.١، قطر: مطابع الدوحة الحديثة، قطر: ١٩٧٩.
- المقدسي، ابن قدامة موفق الدين، روضة الناظر وجنة المناظر في أصول الفقه، ط.١، دار الكتاب العربي، بيروت: ١٩٨١.
- العبيدان، موسى بن مصطفى، دلالة تراكيب الجمل عند الأصوليين، ط.١، الأوائل للنشر والتوزيع، سوريا: ٢٠٠٢.
- الشاطبي، إبراهيم بن موسى أبو إسحاق، الموافقات في أصول الشريعة، شرح وضبط: محمد عبد الله دراز، ج.٤، ط.٢، المكتبة التجارية الكبرى، مصر: د.ت.

- الشيرازي، أبو إسحاق، شرح اللمع، ضبطه وقدم له: عبد المجيد التركي، ط.١، دار الغرب الإسلامي، بيروت: ١٩٨٨.
- أمير بدشاه، محمد أمين، تيسير التحرير، ج.١، د.ط، دار الكتب العلمية، بيروت: د.ت.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، د.ط، القاهرة: ١٩٦٦.
- جمال الدين، مصطفى، البحث النحوي عند الأصوليين، ط.٢، دار الهجرة، إيران: ١٩٨٤.
- دي سوسير، فردناند، دروس في الألسنية العامة، تعريب: صالح القرمادي وآخرون، د.ط، الدار العربية للكتاب، تونس: ١٩٨٥.
- لاينز، جون، في علم الدلالة، ترجمة: مجيد عبد الحميد الماشطة وزميليه، كلية الآداب، جامعة البصرة، العراق، البصرة: ١٩٨٠.
- ميشال، زكريا، الألسنية التوليدية، ط.٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت: ١٩٨٦.
- نحلة، محمود أحمد، مدخل إلى دراسة اللغة العربية، د.ط، دار النهضة، بيروت: د.ت.

ب- باللغة الأجنبية :

- De Saussure, Ferdinand, cours de linguistique générale, 2ème édition, ENAG éditions, Alger: 1994.